



قرار وزير العدل
رقم (106) لسنة 2015م
بشأن التكليف بمهام

وزير العدل

- بعد الإطـاع على الإعـلان الدستـوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 1992م بشأن إنشاء إدارة القانون.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006م بشأن نظام القضاء وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن تنظيم الجريدة الرسمية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014م في شأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014م في شأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2012م بإعتماد الهيكل التنظيمي وإختصاصات وزارة العدل وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (1) لسنة 2014م بشأن تكليف وزراء بمباشرة أعمالهم.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (99) لسنة 2014م بشأن تسمية وكلاء لوزارة العدل.
- وعلى قرار السيد/وزير العدل رقم (16) لسنة 2012م بإنشاء إدارة الجريدة الرسمية.
- وعلى كتاب السيد/مدير مكتب الوزير رقم (230) المؤرخ في 1.18.2015م.

قرر

م (1) لائحة

يكلف السيد/إبراهيم رمضان الطاهر الخصيب وكيل الشؤون الإدارية والمالية بوزارة العدل بالإشراف والمتابعة على سير عمل إدارة الجريدة الرسمية بالوزارة.

م (2) لائحة

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

مصطفى أحمد القليب
وزير العدل



15 فبراير 2015م

